# إشكالية التنمية في الدول النامية ضمن سياسات مؤسسات بروتن وودز

# The problem of development in developing countries within the policies of the Bretton Woods institutions

استلام المقال:2019/09/28 قبول المقال للنشر : 2019/12/05 نشر المقال: 2019/12/30

**د/ شتيوي علي**
**جامعة الوادي- الجزائر**

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار التنمية الذي تدعمه مؤسسات بروتن وودز في الدول النامية حيث يقوم كل من الصندوق والبنك بأدوار مالية ونقدية في العالم، فهما يشكلان النظام المالي العالمي بالإضافة إلى تقديم القروض لتمويل التنمية.

خلصت الدراسة في النهاية إلى أن القروض المشروطة بسياسات الصندوق والبنك كشفت عن تدهور كبير في مجال التنمية من خلال تراجع مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، كذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع وارتفاع في حجم المديونية عجزت دول العالم الثالث عن أدائها ودخول اقتصادياتها في دوامة من العجز والاضطرابات تركت آثار اجتماعية وسياسية على الدول.

**الكلمات المفتاحية:** الدول النامية؛ التنمية؛ صندوق النقد الدولي؛ البنك الدولي.

**Abstract:**

This study aims to follow the path of development supported by the Bretton Woods institutions in the Third World countries. The Fund and the Bank have several financial and monetary roles in the world. They constitute the global financial system in addition to providing loans for financing development. .

The study concluded that loans conditional on the policies of the Fund and the Bank revealed a significant deterioration in development through the decline in living standards of the majority of society due to the rise in unemployment rates and poverty, as well as the widening gap between the classes of society and the increase in debt capacity. Its performance and the entry of its economies into a cycle of deficits and unrest and left social and political effects.

**Keywords**: Development; IMF; World Bank; Third World Countries.

## مقدمة:

تعتبر مسالة التنمية هدف تنشده كل دول العالم , بما فيها الدول النامية، والتي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة و كانت اغلب هذه الدول تحت الاستعمار والاستنزاف الذي تركها تعاني من ظروف تنموية متدهورة.

نالت معظم هذه الدول استقلالها في الستينيات من القرن الماضي , حيث حاولت الخروج من أزمتها

التنموية، وكانت الوجهة صندوق النقد والبنك الدوليين وكثيرا ما رفع شعار في مدخل البنك الدولي **نحو عالم خالي من الفقر** وتعتبران من أولى المؤسسات اللتان نادت بما يسمى بالحكم الراشد واعتبرت التنمية من أهم محاور عملهما.

قام كل من الصندوق والبنك بتقديم تمويل و قدما برامج وسياسات مشروطة للتطبيق في كل دول العالم الثالث بنفس الكيفية ونفس الوصفة، رغم اختلاف الظروف والمشاكل من دولة إلى أخرى وهذا رغبة من البنك والصندوق كمؤسستين متكاملتين في الوظيفة والدور في إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية، وقابله تطبيق وتنفيذ وإصلاح للمنظومة الوطنية، رغم اختلاف نمط الاقتصاد والتوجهات فسياسات البنك والصندوق ذات نهج رأسمالي، في حين كانت دول العالم الثالث في اغلبها ذات نهج اشتراكي أو تقليدي، رغبة من دول العالم الثالث في حصول تنمية.

وتأسيسا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهم كل من صندوق النقد، والبنك الدوليين في حل معضلة تنمية الدول النامية؟**

مع طرح فرضية مفادها: تركت سياسات وبرامج الصندوق أثر ضعيف على تنمية الدول النامية.

**تم تقسيم الدراسة إلى: ثلاث محاور**

المحور الأول: التنمية (النظريات و العوائق)

المحور الثاني: تمويل الصندوق و البنك الدوليين

المحور الثالث: سياسات و برامج الصندوق و آثارها على دول العالم الثالث.

## المحور الأول: التنمية (النظريات والعوائق)

يتطرق المحور الأول إلى مفهوم التنمية وأهم النظريات المفسرة له بالإضافة العوائق التي تعترض سبيل التنمية.

### أولا: مفهوم التنمية

1- لغة([1]):

تنمية: ( اسم )، مصدر نَمَّى.

نمَّى ينمِّي، نَمِّ، تنميةً، فهو مُنمٍّ، والمفعول مُنمًّى.

[1] قاموس المعاني الالكتروني http://www.almaany.com/ar/dict/ar-a

التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر.

سَعى إلَى تَنْمِيَةِ تِجَارَتِهِ: أَي الرَّفْعِ وَالزِّيَادَةِ فِي أَرْبَاحِهَا وَرَأْسَمَالِهَا.

"تنمية، إنماء، إنعاش "بلد في طريق التنمية، تنمية اقتصادية، رفع مستوى الدخل القومي بزيادة الإنتاج وتحسينه "([1])

يمكن القول ان التنمية بالمفهوم اللغوي هي الانتقال من وضع متردي الى وضع أفضل،

2- اصطلاحا : هناك عدة جوانب وأشكال للتنمية فمنها التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وهذه الأخيرة هي موضوع بحثنا حيث سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.

اختلفت التعاريف حول التنمية باختلاف العلماء والباحثين بالإضافة إلى اختلاف المرجعية الايدولوجية والفكرية للباحثين فهناك أصحاب النزعة الليبرالية يختلف مفهومهم للتنمية عن أصحاب النزعة الاشتراكية وهناك اختلاف حتى في المدرسة الواحدة لكنها تتفق في العديد من النقاط وللوقوف على تعريف التنمية نذكر منها:

تعريف **كنيد ليبرج** "بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد([2]).

ويعرف الاقتصادي **بول باران** التنمية الاقتصادية بأنها" :الزيادات على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد ". يعرفها **جيرالد ماير** "Gérald Maier" بأنها عملية تفاعلية، يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة ". حيث يرى ماير بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.

وفي تعريف ثان يعرف **ماير** التنمية فيقول" :إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و عدم المساواة." ([3])

ويعرف **فؤاد مرسي** في كتابه المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يعرف التنمية الاقتصادية في البلدان

---

[1] المنجد الوسيط في العربية المعاصرة ، بيروت: دار المشرق، 2003 ، ص 1054

[2] سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية2013 -2012 ص 20.

[3] مصطفى حسين و محمد شفيق و أمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر، عمان، 1995، ص119.

المتخلّفة "بأنّها عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمّثل في التركيز على التصنيع و سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والقومية" ([1])

بمعنى أن التنمية هي الانتقال من وضع إلى وضع أفضل يحقق الرقي و الزيادة في الإنتاج و الرفاهية.

**ثانيا: أهم النظريات المفسرة لعملية التنمية :**

1- النظرية الكلاسيكية([2]):

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيكيين (أدم سميث، ريكاردو، مالتوس)، إلا أنهم يشتركون في جملة من الافكار فيعتقد الكلاسكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل منها:

العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها .واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة.

وترى النظرية الكلاسيكية بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأسمال (الاستثمار)، وأن تكوين رأسمال يعتمد على الأرباح.

2- النظرية الكينزية

يرى كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة، والتحديث التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأس المال، وكما يرى أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه.([3]).

3- نظرية المراحل الخطية لرستو : ([4])

اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية و يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول بحيث إذا

---

[1] فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**، (د.د.ن)، بغداد، 1977، ص70.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007 ، ص62.

[3] - Alain Samuelson , **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**, France , Presses Universitaires de Grenoble quatrième édition, 1995, p508.

[4]- W W.W. Rostow، **les étapes de la Croissance économique**، (France : Edition du Seuil، 1963) pp،13-14

سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات، و يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله ":إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"، وتمثل خمسة مراحل هي:

مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة الاندفاع نحو النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

تركز هذه النظرية على مقاربة خطية، لكن ليس بالضرورة ان تمر كل الدول بهذه الدورة، لان الدول تختلف عن بعضها البعض سواء من حيث الموارد المادية او البشرية او حتى المناخية و هذا ما يجعل لكل دولة خاصية تختلف عن الاخرى ، مما يجعل المسار الخطي غير دقيق.

4- نظرية التبعية [1] :

يختلف فيها النظر إلى التنمية، والأدوات التحليلية التي تستخدم لتشخيص حالة التخلف وتصور طريق التنمية، والحقبة التاريخية.

ينطلقون جميعا من فكرة جوهرية مشتركة هي أن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام واحد هو النظام الرأسمالي العالمي الذي تحتل الدول المتقدمة مكان المركز فيه، وتمارس منه السيطرة، بينما يتحدد مكان الدول المتخلفة على تخوم أو هوامش هذا النظام، حيث تفتقد هذه الدول القدرة الذاتية على النمو و التغيير، ولذلك فإن نهج أنصار تيار التبعية في تشخيصهم لحالة التخلف يرتكز على تفسيرهم ،لطبيعة العلاقة بين الهياكل المتقدمة في المركز والهياكل المتخلفة في التخوم، وطبيعة نظام، تقسيم العمل الدولي القائم على عدم المساواة.

5- النظرية النيوكلاسيكية [2]

ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينيات، والتي تركز على سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات خاصة في البلدان المتقدمة .أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة وانتهاجها أسلوب التخطيط.

---

[1] إبراهيم سعد الدين،" **حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية**"، المستقبل العربي، 17 يوليو 1980 ، ص ص7 ، 8.

[2] ساحلي مبروك ، **أزمة الدولة و التنمية في العالم العربي** – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، السنة الجامعية 2015/2014، ص52.

ويعتقد رواد هذه المدرسة أمثال([1] (Deepak.Lal ، Lord Peter Bauer ، Bela Balassa ، Harry Johnson) أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد، بسبب السياسات السعرية التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع والمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، والتخلف لا يرجع أبدا إلى التصرفات الوحشية التي تقوم بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، كما يعتقد رواد مدرسة التبعية، حسب هذه النظرية .

وبالتالي يجب على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، وتهيئة الاستثمار الأجنبي، وتقليل صور التدخل الحكومي.

من خلال ما سبق ذكره من النظريات تبقى هذه النظريات غير كافية لتفسير الواقع الاقتصادي للدول، ما يحتم علينا ان نبحث عن نظرية شاملة بنورامية، تأخذ من كل النظريات بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدول النامية و الاعتبارات التاريخية لفهم أعمق بعيد عن التسطيح.

### ثالثا : عوائق التنمية

هناك مجموعة من العوائق تواجه البلدان النامية، إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها و هي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي: العوائق الاقتصادية، العوائق السياسية و الاجتماعية، العوائق التكنولوجية.([2]).

1- العوائق الاقتصادية : و تتمثل في مايلي:

- ضعف و محدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان بسبب انتشار الفقر والمرض والجهل.
- قلة و محدودية الموارد الطبيعية في بعض البلدان النامية لان نقص الموارد الطبيعية المتاحة يقلل من فرص حصول تنمية على وجه عام.
- وجود الاقتصاد المزدوج: ( قطاع أجنبي و قطاع محلي وطني) مما يؤثر سلبا على نمو القطاع الوطني.
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية وإشكالية تصريف المنتج.
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...) أي بنية قاعدية تساهم في دفع التنمية

قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار الوطني.

[1] المرجع نفسه ،ص53.

[2] الدوري أحمد ، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983،ص58.

2- العوائق السياسية و الاجتماعية: و تتمثل في مايلي :

- ✓ عدم توّفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية، وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يحتاج استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية تتمثل في مايلي ([1]):

- ✓ الانفجار السكاني الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية مقارنة بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية،
- ✓ ضعف التعليم والتدريب، نقص المهارات الفنية والإدارية، كذلك عدم الدراية اقتصادية والإفراط في التحول نحو النشاط الخدماتي، مستبعدا النشاط الإنتاجي، عدم كفاءة و كفاية الجهاز الحكومي لتسيير العملية التنموية، بالإضافة إلى عدم عدالة في توزيع الدخل القومي.

3- العوائق التكنولوجية :

تحتاج الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا أو تطوير وسائل إنتاجها لإحداث قفزة نوعية في الكمية والكيفية وبذلك تغطي الطلب الداخلي وتصدر إلى الخارج وهذا لا يمكن إلا بواسطة وسائل تكنولوجية تحقق الفارق مع عمالة مدربة على استعمال التقانة ([2]).

فعلى سبيل المثال اعتماد دول العالم الثالث في العمل الزراعي على المجهودات العضلية والوسائل التقليدية ما يجعل منه غير قادر حتى على الاكتفاء الذاتي، ناهيك عن التصدير.

**المحور الثاني : تمويل الصندوق و البنك الدوليين**

**أولا: التمويل الأجنبي للتنمية في البلدان النامية**

يعتبر التمويل بشكل عام hحد أهم العناصر التي تحتاجها التنمية، ولعملية التمويل عدة مصادر يمثل التمويل الأجنبي احد المصادر الأكثر تداولا واستعمالا.

تلجأ بلدان العالم الثالث إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية، يأخذ التمويل الخارجي الأشكال الرئيسية التالية ([3])

[1] المرجع نفسه ، ص 59.

[2] المرجع السابق ،ص 62

[3] المرجع السابق ، ص78.


المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار- الجزائر ISSN: 2572 -0082
المجلد:03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019 EISSN : 2710-804X

1- التدفقات والتحويلات المالية من المؤسسات والمنظمات الدولية.

2- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الذي تقوم به الهيئات الأجنبية.

إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحد السببين التاليين:

- السبب الأول: يتمثل في حدوث صدمة غير منتظرة.

- السبب الثاني: عبارة عن الرغبة في تحقيق التنمية السريعة.

إذن فالتمويل عن طرق اللجوء لطلب قروض من المؤسسات المالية، وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ، اكبر مؤسسات التمويل المالي أمر لا مر منه .

**ثانيا : صندوق النقد الدولي**

1- تعريف الصندوق

صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، حيث يقع مقره في واشنطن و يديره أعضائه اللذين يشملون جميع دول العالم تقريبا البالغ عددهم 188 بلدا عضوا.

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، فهو يشرف على هذا النظام يوفر الإطار المؤسسي العالمي، الذي تتعاون من خلاله الدول في القضايا و الشؤون النقدية الدولية.

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم، كما يسعى لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم. ([1])

2- القروض و المساعدات التي يقدمها الصندوق

يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض واستخدمت بدلا منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، و بالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة ([2]).

[1] الانترنت شبكة على للصندوق الرسمي الموقع : المصدر www.imf.org

[2] بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان، 2003، ص 182.


المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار- الجزائر ISSN: 2572 -0082
المجلد:03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019 EISSN : 2710-804X

و من بين أهم أشكال القروض المقدمة من طرف الصندوق إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

– اتفاقات الاستعداد الائتماني: ( Credit Standby Agreements) وتعتبر هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق ، حيث يستطيع للعضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهرا ، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

– تسهيل الصندوق الممدد: (Extended Fund Facility) حيث يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 سنوات لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

– تسهيل النمو و الحد من الفقر : (Poverty Reduction and Growth Facility) و هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه، مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.

– تسهيل الاحتياطي التكميلي: (Supplemental Reserve Facility) وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ، و يتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق ([1])

– خطوط الائتمان الطارئ: (Contingent Credit Lines) وهي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة، بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب القادمة من بلدان أخرى بسبب تشابك الاقتصاديات بين الدول.

– مساعدات الطوارئ: (Emergency Assistance) وهو مخصص لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم تطوير هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها ([2]).

لكن يفترض أن لا يكون سعر فائدة أصلا باعتباره موجه إلى دول فقيرة لان سعر الفائدة هذا يعمق من الفقر ،كما أن المدة غير كافية لانتشال بلدان فقيرة، فضلا عن تنميتها.

**ثالثا : البنك الدولي**

يعتبر البنك الدولي المؤسسة الثانية لبروتن وودز والتوأم للصندوق و يعملان جنب إلى جنب، حيث

---

[1] www.imf.org

[2] op.cit.

لا يمكن تناول احدهما بالدراسة دون الأخر، و تتشكل بنية البنك من أجهزة تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض.

1- تعريف البنك الدولي

البنك الدولي : هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية" بريتن وودز" عام 1945 وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوا 1946، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي.

يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي ويهدف إلى تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم.([1])

وباتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يوجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم .([2])

2- المشاريع و القروض التي يقدمها البنك :

تتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية، أي أن قروض البنك سيادية، ومنذ نهاية الستينات، وخاصة في أثناء رئاسة **روبرت ماكنمارا** تحول الاهتمام إلى قضايا التوزيع والعدالة، ولم يعد النمو وحده كافيا، وساد وقتها شعار " النمو مع إعادة التوزيع " ومع ظهور أزمة التنمية والمديونية في الثمانينيات اتجه الاهتمام الأكبر تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وأخيرا مع بزوغ أهمية تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، احتلت خصخصة المشروعات أهمية كبيرة في النشاط التمويلي للبنك. و من أهم القروض التي يقدمها البنك ([3]):

- *قروض المشروعات:* تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...الخ وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي، وعادة ما تخضع هذه المشاريع إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته.

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل( التجربة الجزائرية)**،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2009، ص83.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2003، ص 218.

[3] المرجع السابق، ص161 .

- *قروض البرامج*: وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات.
- *قروض التصحيح الهيكلي*: بدأ العمل بها عام 1980، وتختلف هذه القروض على قروض البرامج من حيث أنها تحتوي على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فهي تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات مع صندوق النقد الدولي، أي انها تخضع لشروط الصندوق و البنك او ما يطلق عليها "بالمشروطية المتقاطعة".
- *قروض التصحيح القطاعي*: ترتبط بتمويل قطاع معين وبالتالي فان مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله، وبما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات.

رغم الحجم الكبير للقروض التي يقدمها الصندوق او البنك الدوليين للدول النامية ،إلا أنها بقيت مرتبطة بمشروطية عالية كبلت الدول النامية، و لم تعطي لها فرصة الاختيار الحر للمشاريع التنموية وفق خصوصية كل بلد، بالإضافة إلى حجم الفائدة الكبير التي يجنيها البنك و الصندوق من تلك القروض .

**المحور الثالث : سياسات و برامج الصندوق و البنك و آثارها على دول العالم الثالث**

يرسم الصندوق و البنك حزمة من البرامج و السياسات المترابطة ايدولوجيا بالرأسمالية العالمية و اقتصاد السوق و الحد من تدخل الدولة , تكون موجهة إلى العالم الثالث بغرض إحداث تنمية .

**أولا : برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي**

يوجد تنسيق بين برامج التثبيت للصندوق، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك ، يعرف التثبيت و التكيف الهيكلي و التصحيح الاقتصادي, على انه مجموع العمليات المنظمة التي تهدف إلى التغيير في السياسات الاقتصادية بغية إزالة الاختلالات المحلية و الخارجية من خلال التغيير في السياسات العامة كمرتكز نمو قابل للاستمرار .([1])

يلاحظ أن هناك تنوع في البرامج، لكن لا توجد مساحة لطرح خيارات و رؤى الدول ،مع عدم تحرر الدول من اقتراح بدائل تتلائم و خصوصية الدولة المقترضة .

[1]حسن عبد الله العايد , **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية** , دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 ص207.

يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشرطية بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلاته بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، والتي تعرف ببرامج الإصلاح ،حيث أنها تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية ،وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ([1]) و هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي و الخارجي على المدى القصير و المتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية و المالية و التجارية و الاستثمارية أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة،فرض الضرائب، فتح للقطاع الخاص و تقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية ، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي من خلال 3 محاور رئيسية هي :

1- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات :و ذلك باعتماد الإجراءات التالية:

- تخفيض قيمة العملة

-إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى ادني مستوى

-تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها

-إلغاء الاتفاقيات الثنائية بين الدول.

2- مكافحة التضخم: و يشمل الإجراءات التالية:

-رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة

-تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب و تقليص الإنفاق العام.

3- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنب : وذلك- بمنح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي ،بالإضافة الى التركيز على سياسة الخوصصة .

4- سياسة الخوصصة :

فرضت الخوصصة على الدول النامية من قبل الجهات الممولة الدولية كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، خصوصا ضمن ما يسمى بتمويل برامج الإصلاح الهيكلي، من قبل البنك والصندوق و هذا ما أشارت إليه **ماري شيرلي** واحدة من خبراء البنك الدولي بقولها " إن تصفية المشروعات العامة

[1]عاشور فلة ، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002.** مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة بسكرة، 2005، ص 49.

غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرط من شروط الاقتراض لإغراض التكييف الهيكلي , على سبيل المثال في بورندي و مالاوي وبنما و تيلاندا" .

أما في الطوغو فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة، الى مشروعات خاصة عن طريق ما يسمى الإقراض لدعم السياسات، وكذلك بتقديم المعونة الفنية. وفي دول متختلفة الأوضاع مثل الكونغو و جاميكا و الفلبين و تركيا .

يدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص. ويساعد في تحديد المشترين المحتملين لهذه المشروعات , كما يساعد في مفاوضات البيع و في دول افريقية متعددة , يقوم البنك بتدبير الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلي للمشروعات العامة من الحصول على قروض لإصلاح أوضاع هذه المشروعات "([1])

هذا الكلام ينطوي على جملة من التدابير والإجراءات التي تقتضي متابعة مرحلة الخوصصة من الألف إلى الياء ,من طرف البنك وهذا يعزز من فرص بيعها إلى المستثمر الخاص الأجنبي، وتصفية تلك المؤسسات بأسعار رمزية بسبب تخفيض في قيمة العملة و تؤثر عملية الخوصصة على العمال فقد تزيد من تسريح العمال , كما أنها قد تدفع نحو مزيد من ترجع القدرة الشرائية تحرير الأجور.

لقد افرز كل من البنك و الصندوق عديد البرامج والسياسات لكنها لا تخرج كلها عن فلسفة اقتصاد السوق و الحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، و رفع كل إشكال الدعم الاجتماعي و تحويل دور الدولة من الدولة الممارسة إلى الحارسة

**ثانيا : آثار سياسات و برامج الصندوق**

خلفت برامج وسياسات الصندوق والبنك، آثار سلبية على مسار التنمية في دول العالم الثالث، تمثلت في العديد من الآثار السلبية، التي يمكن إجمالها في محورين:

1- تصاعد المديونية الخارجية.

لقد ثبت في القراءات التاريخية لعلاقة المقرضين والدائنين خلال العقود الثلاثة السابقة إن هذه العلاقة اتجهت اتجاه سلبي، حتى تطورت في شكل أزمة الديون لتعلن المكسيك في أوت 1982 بأنها لن تستطيع تنفيذ التزاماتها المالية الخارجية، وتبعها ثلاثون دولة من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا لتتحول إلى أزمة عالمية([2]).

---

[1] الموسوي ضياء ,**الخوصصة و التصحيحات الهيكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر,2005 , ط3، ص29.

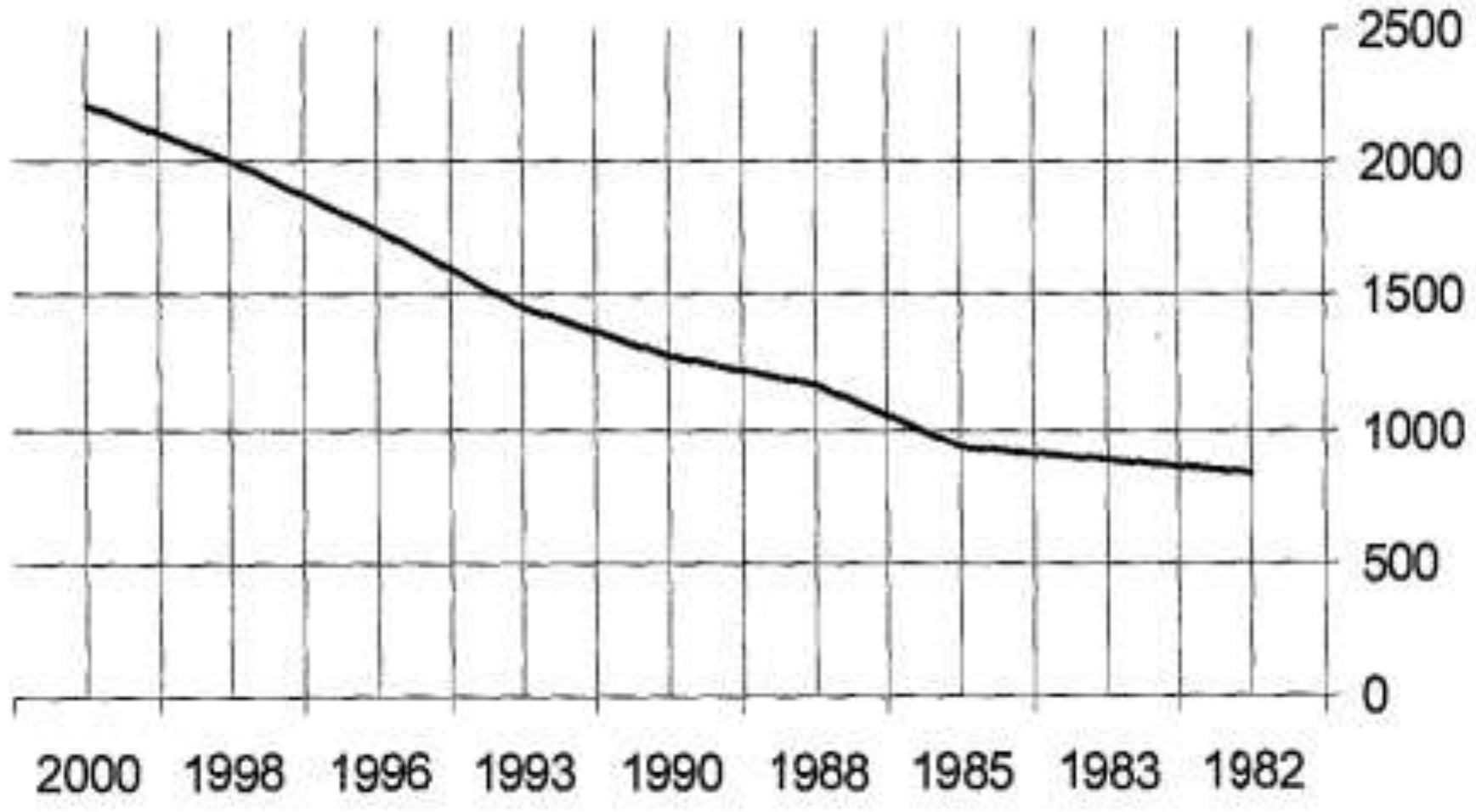
[2] بوحديدة محمد ، **النظام المالي الإسلامي**، كليك للنشر، الجزائر ،2011 ، ص135.


المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار– الجزائر ISSN: 2572 -0082
المجلد:03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019 EISSN : 2710-804X

نلاحظ من خلال الرسم البياني الآتي أن حجم المديونية في ازدياد متسارع وهذا يدلل على أن الدول النامية دخلت نفق مظلم فلا يمكن القول بوجود تنمية في ظل تسارع وتيرة المديونية.

ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية، إلى أن تفاقمت عام 1982 م عندما أعلنت المكسيك عجزها، عن سداد ديونها وكان هذا الإعلان بمثابة الشرارة الأولى لانفجار أزمة المديونية([1])

الشكل رقم (01) : تطور مديونية البلدان النامية بالمليار دولار خلال الفترة 1982-2000




المصدر: هيثم عجام، على محمد سعود، المديونية الخارجية للدول النامية، الأردن: دارالكندي للتسير والتوزيع، ص119.

هذا راجع حسب الخبراء إلى سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة حيث كان لسياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية

نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية يفرضها الصندوق البنك الدوليين، مما أدى إلى خفض الطلب المحلي المؤدي بدوره إلى المزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على العمل .

يضاف إلى ذلك، تأثير عمليات خوصصة المؤسسات العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي

[1]أيوب سميرة ، **صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي- دراسة تحليلية** ، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000 ، ص32.


ISSN: 2572 -0082
EISSN : 2710-804X

أصبحت شرطا ضروريا تفرضها الجهات المانحة مقابل إعادة جدولة الديون أو حصولها على قروض جديدة، ومن بين أسباب ارتفاع الديون([1]):

- قصر آجال هذه القروض مما يطرح مشكلة تسييرها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

- الارتفاع الكبير لخدمة الديون فزيادة أسعار الفائدة أثرت بشكل كبير و مباشر في قيمة خدمة الدين إن رفع أسعار الفائدة بمقدار 1% يعني زيادة تكلفة خدمة الدين بمقدار يصل إلى 4 مليار سنويا.

2- فشل الصندوق و البنك في التنبوء بالأزمات الاقتصادية :

هناك سلسلة من الأزمات المتعاقبة التي عجزت مؤسسات وودز عن التنبوء بها نهيك عن أنها كانت سبب فيها نذكر منها([2])

- الأزمة النقدية و المالية في منتصف الستينيات: بدأت هذا الأزمة سنة1967 بتدني معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية من خلال الانخفاض في معدلات النمو الإنتاج الصناعي والسبب الرئيس هو تبديل الدولار بالذهب من طرف الدول الغربية الأخرى بالذهب مما شكل ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.

- الأزمة النقدية و المالية في السبعينيات: بسب فقدان الدولار لأهميته النقدية، وإقدام الولايات المتحدة الأمريكية في خطوة انفرادية، بقطع الطريق وعدم قابلية إبدال الدولار بالذهب.

- أزمة الأسواق المالية الدولية (1987- 1989) :بسب الدولار كذلك حيث أقدمت أمريكا على تخفيض قيمته لتمويل العجز.

- الأزمة المكسيكية والآسيوية في التسعينات ( 1994-1997): أو ما يعرف بأزمة الديون.

- الأزمة المالية العالمية 2008 أزمة الرهن العقاري بسب المضاربة.

حيث كشفت أزمة 2008 عن نقاط ضعف عديدة في سياسات صندوق النقد الدولي، حيث لم ينجح الصندوق في التنبؤ بوقوع الأزمة، كما اتضح أيضا عدم تماشي وسائل الصندوق الإقراضية مع هذه الأزمة وكذلك فشل نظام الرقابة ونظام الإنذار المبكر، المتبع على المستوى الدولي وبالتالي حتمت هذه النقائص المسجلة ضرورة إعادة النظر في سياسات الصندوق.

---

[1] جنوحات فضيلة ، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006،ص144.

[2] سكينة بن حمودة ،**ازمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة ازمة 2008**، دار الحديث للكتاب، الجزائر ، 2014، ص ص 36-53.

كيف يمكن للصندوق والبنك أن يقدما وصفات للدول النامية، في حين عجزا عن التنبوء بالأزمات الاقتصادية ورغم سياسة التعديل في اتفاقية بروتن وودز والانتقال من الذهب إلى الدولار دليل على ان مؤسسات بروتن وودز تحاول حل أزماتها المالية على حساب الدول النامية ولا أدل على ذلك من ربط العالم بعملة نقدية محورية " الدولار الأمريكي " و تشبيك العالم بمنظومة مالية بهذا الشكل يفسر([1])، أن أي أزمة مالية في الدول الكبرى يدفع العالم ثمنها .وإذا صح تصوير ذلك، إذا أصيب الاقتصاد الأمريكي بزكام فعلى العالم أن يصاب بالحمى .كيف يمكن لنظام يسهر على استقرار الاقتصاد العالمي إن يؤتمن في تنمية دول العالم الثالث و يطمئن لوصفاته، خاصة وأن هذه الأزمات كانت متقاربة جدا وهذا يوحي بهشاشة سياسته التنموية.

**الخاتمة :**

التنمية عملية مجتمعية يشارك فيها الكل و يختلف مفهوم التنمية من مكان لأخر ومن زمن إلى زمن، إلا أنها تجمع كلها على إنها بلوغ الأحسن والأفضل، حيث أهتم العلماء والباحثين بمفهوم التنمية وقدمت حولها النظريات التي حاولت تفسير التخلف وانطلقوا منه للوصول إلى صياغة نظريات تنموية تسعى إلى تقديم تفسير للتنمية.

اتبع الصندوق والبنك سياسيات وبرامج مثل التكييف والتعديل الهيكلي بمقتضى المشروطية، لكن ما يعاب على سياسة المشروطية هي فرض وصفة وحيدة على كل العالم و غير قابلة للتجزئة أو النقاش, و يتحجج الصندوق و البنك بالرغبة في إعادة أمواله التي يقرضها و المساهمة في احدث تنمية على الصعيد الاقتصادي و المجتمعي.

لقد تركت سياسات و برامج البنك العديد من الآثار السلبية , على دول العالم الثالث خاصة في مجال التنمية , فقد كرست تلك الوصفات مديونية عالية عجزت عن أدائها الدول , و معرفة أسعار فائدة ديونها المتغيرة باستمرار , كما خلفت الفقر المدقع في أوساط المجتمعات و تفشي الأمراض و الأوبئة بسبب الفقر و سوء التغذية في قارة إفريقيا, آسيا, أمريكا اللاتينية، كانت مساهمة الصندوق و البنك في تنمية العالم الثالث، ضعيفة، و مخيبة للآمال .

<u>**التوصيات :**</u> بعد كل هذه الآثار المدمرة على العالم الثالث, يقتضي اعادة النظر في مايلي :

[1] محمد الأمين وليد طالب، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي**" ، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد6 ، 2010 ، ص241.


المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار– الجزائر ISSN: 2572 -0082
المجلد:03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019 EISSN : 2710-804X

- أن تكون قروض البنك دون شروط، باستثناء القدرة على أداء الدين وترك الحرية للدولة المقترضة في إتباع أي سياسة تنموية تختارها.
- أن يحضى طلب الاقتراض من الصندوق و البنك على موافقة البرلمان .
- أن تعزز دول العالم الثالث القوة التفاوضية مع الصندوق و البنك من خلال نماذج وحدوية مثل نموج البريكس واتحاد النمور الأسيوية أي تكتلات اقتصادية و سياسية .
- إنشاء صندوق نقد مشترك بين دول كل قارة، يساهم في تمويل التنمية و يخفف من الأزمات .
- إطلاق حوار مجتمعي لاختيار نموذج تنموي نابع غير تابع يستجيب لحاجيات المجتمع و الدولة
- تدريب الكادر البشري المؤهل لقيادة العملية التنمية أي الاستثمار في الطاقات البشرية.
- اختيار الكفاءات من الخبراء لأي اتفاق مع البنك أو الصندوق وعدم التسرع في إبرام الاتفاقية و عرضها على البرلمان لتقاسم الأعباء .
- البحث عن موارد تمويل بديلة , مثل اللجوء إلى التمويل الثنائي أفضل بكثير من التمويل المتعدد الإطراف الذي يقوده البنك و الصندوق .

**المصادر والمراجع:**

**المصادر و الكتب :**

– المنجد الوسيط في العربية المعاصرة ،بيروت: دار المشرق،2003 .

– أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983.

– سكينة بن حمودة ،**ازمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة ازمة 2008**، دار الحديث للكتاب، الجزائر ، 2014.

– مصطفى حسين و محمد شفيق و أمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر، عمان ،1995

–عبد الحميد محمد القاضي، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عمان ، (د. س .ن).

– فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**،(د.د.ن)، بغداد ، 1977 .

– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر ،الأردن،2007 .

– ضياء الموسوي ,**الخوصصة و التصحيحات الهيكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر,2005.

– محمد بوحديدة ، **النظام المالي الإسلامي**، كليك للنشر،الجزائر ،2011 .

– سميرة أيوب ،**صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي– دراسة تحليلية** ، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ، 2000 .

– بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،لبنان، 2003.

– مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل( التجربة الجزائرية)**،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان، 2009.

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، 2003.

- حسن عبد الله العايد , **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية** , دار كنوز المعرفة العلمية للنشرو التوزيع، الأردن، 2008

**المقالات :**

- إبراهيم سعد الدين،" **حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية**"، المستقبل العربي، 17 يوليو 1980 .

- محمد الأمين وليد طالب، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي**" ،مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد6 ، 2010 .

**الرسائل و الاطروحات :**

- فضيلة جنوحات ، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة** ،رسالة دكتورا ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2006.

- سيدي أحمد كبداني ،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية2013 -2012 .

- مبروك ساحلي ،**أزمة الدولة و التنمية في العالم العربي** –دراسة حالة الجزائر–أطروحة دكتورا ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،السنة الجامعية 2015/2014.

- فلة عاشور، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002.** مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة بسكرة، 2005.

**المواقع الالكترونية :**

قاموس المعاني الالكتروني http://www.almaany.com/ar/dict/ar-a

www.imf.org المصدر :الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الانترنت.

**المراجع الاجنبية :**

- Alain Samuelson، **Les Grands Courants de la pensée économique**، **Concepts de Base et Questions Essentielles**، France: Presses Universitaires de Grenoble quatrième édition، 1995.

-W.W. Rostow، **les étapes de la Croissance économique**، (France : Edition du Seuil، 1963)